

قانون نمرة ٧ لسنة ١٩٢٠

بتقرير رسوم مؤقتة وشروط إضافية على ضرائب الأطنان بمديرية أسبوط

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامي الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ وعلى القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٥ القاضي بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من الأطنان بمديرية أسبوط لمدة خمس سنوات من أول يناير سنة ١٩١٥ وعلى قرار مجلس مديرية أسبوط الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء، وصحنا بما هوات :

- ١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية أسبوط الرسوم المؤقتة لمجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة أربع سنوات ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٠
 - ٢ - تحصل أيضا رسوم إضافية بنسبة خمسة في المائة من ضريبة الأطنان لمدة ستة من أول أبريل سنة ١٩١٩ واثنين في المائة لمدة أربع سنوات من أول أبريل سنة ١٩٢٠
 - ٣ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال وبسببها
 - ٤ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه
- صدرت في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

قانون نمرة ٨ لسنة ١٩٢٠

بتقرير زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية نيا

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامي الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ وعلى القانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٩ القاضي بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من الأطنان بمديرية نيا لمدة خمس سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٩ وعلى قرار مجلس مديرية نيا الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٩ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء، وصحنا بما هوات :

- ١ - الرسوم المؤقتة المقررة بمقتضى القانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٩ المعدل بنسبة ستة في المائة من ضريبة الأطنان لمدة سنتين من أول أغسطس سنة ١٩١٩
 - ٢ - تحصل هذه الرسوم في المدة المشار إليها مع أقساط الأموال وبسببها
 - ٣ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه
- صدرت في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

قانون نمرة ٩ لسنة ١٩٢٠

بتقرير زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية الفيوم

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامي الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ وعلى القانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٦ القاضي بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة ستة في المائة من الأطنان بمديرية الفيوم لمدة خمس سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٦ لغاية مارس سنة ١٩١٦ وعلى قرار مجلس مديرية الفيوم الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء، وصحنا بما هوات :

- ١ - الرسوم المؤقتة المقررة بمقتضى القانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٦ المشار إليه بنسبة ثمانية في المائة من ضريبة الأطنان لمدة سنتين من أول أبريل سنة ١٩١٩

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

وعلى قرار مجلس مديرية المنيا الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء، وصحنا بما هوات :

- ١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية المنيا الرسوم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة ستة من أول أبريل سنة ١٩٢٠
 - ٢ - تحصل الرسوم المذكورة في السنة المشار إليها مع أقساط الأموال وبسببها
 - ٣ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه
- صدرت في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

قانون نمرة ٥ لسنة ١٩٢٠

بتقرير زيادة الرسوم المؤقتة على ضرائب الأطنان بمديرية بنى سويف

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامي الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ وعلى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩١٩ القاضي بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من ضريبة الأطنان بمديرية بنى سويف لمدة ثلاث سنوات من أول أبريل سنة ١٩١٩ وعلى قرار مجلس مديرية بنى سويف الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٩ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء، وصحنا بما هوات :

- ١ - الرسوم المؤقتة المقررة بمقتضى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩١٩ تكون بنسبة خمسة في المائة من ضريبة الأطنان لمدة سنة واحدة من أول أبريل سنة ١٩٢٠ وستة في المائة من نفس هذه الضريبة لمدة سنة أخرى من أول أبريل سنة ١٩٢١
 - ٢ - تحصل هذه الرسوم في المدة المشار إليها مع أقساط الأموال وبسببها
 - ٣ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه
- صدرت في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

قانون نمرة ٦ لسنة ١٩٢٠

بتقرير رسوم مؤقتة وشروط إضافية على ضرائب الأطنان بمديرية البحيرة

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظامي الصادر في أول يولييه سنة ١٩١٣ وعلى القانون نمرة ٣ لسنة ١٩١٥ القاضي بتقرير رسوم مؤقتة بنسبة خمسة في المائة من ضرائب الأطنان بمديرية البحيرة لمدة خمس سنوات من أول يناير سنة ١٩١٥ وعلى قرار مجلس مديرية البحيرة الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء، وصحنا بما هوات :

- ١ - يضاف على الضريبة المقررة على الأطنان بمديرية البحيرة الرسوم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة خمس سنوات ولغاية شهر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٠
 - ٢ - تحصل أيضا رسوم إضافية بنسبة اثنين في المائة من ضريبة الأطنان لمدة سنتين من أول أبريل سنة ١٩١٩
 - ٣ - تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال وبسببها
 - ٤ - على وزيرى المالية والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه
- صدرت في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ (١٥ يناير سنة ١٩٢٠)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة